

Distr.: General
25 November 2011
Arabic
Original: English



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل رفقته بياناً لموقف الجمهورية
العربية السورية من تقرير اع السابع عشر (S/2011/715) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن
١٧٠١ (٢٠٠٦) (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن قبل
تاريخ مناقشة المجلس للتقرير المذكور.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية
العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بناء على تعليمات من حكومي، فإنني أود أن أبين موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير الدوري السابع عشر للأمين العام حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦):

- تؤكد الجمهورية العربية السورية، مجدداً، على احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وعلى التزام سوريا بتقديم الدعم والمساعدة الممكنة لدعم سلطته وسيادته على أنحاء الأراضي اللبنانية كافة.

- وحول ما ورد في الفقرات ٦ و ٤٣ و ٤٤ و ٧٧، فإنه من غير المقبول الاستمرار بزعج اسم سوريا أو الأوضاع الداخلية فيها في تقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار ١٧٠١ الصادر بشأن العدوان الإسرائيلي على لبنان، لأن ذلك يقع خارج ولاية ممثل الأمين العام. علماً بأن الأحداث والأرقام الواردة في هذه الفقرات غير صحيحة حول تدفق السوريين إلى لبنان أو حول فتح النار عبر الحدود وتوغلات عسكرية سورية داخل الأراضي اللبنانية، وقد ثبت أن ما ذكره ممثل الأمين العام هو غير صحيح، كما أشارت العديد من الجهات الرسمية اللبنانية، لأنه لم يدخل أي جندي سوري الأراضي اللبنانية ومعظم من هربوا إلى لبنان نتيجة الأعمال التي قامت بها مجموعات إرهابية مسلحة عادوا بمحض إرادتهم بعد استعادة الأمن في المنطقة الحدودية. إن أغلب المعلومات الواردة في التقرير حول سوريا تم تبنيها من مصادر إعلامية مضللة وغالبية ما تنشره مفبرك وموجه ضد سوريا. إن تقديم تقارير كاذبة إلى مجلس الأمن في تقرير عن لبنان حول سوريا هو مخالفة للقرار رقم ١٧٠١ وتستلزم من أعضاء مجلس الأمن محاسبة من يعمل على تضليلهم. وإن محاولة زج اسم سوريا في الوضع الداخلي اللبناني يأتي في إطار الحملة الموجهة ضد سوريا.

- وحول ما جاء في الفقرتين ٣٩ و ٤٢ حول الحظر المفروض على السلاح ومراقبة الحدود، فقد تجاهل ممثل الأمين العام، وهو العارف بكل شيء، كما يدعي، بأن تهريب السلاح، كما يعرف الجميع هو من لبنان إلى سوريا، ومن قبل فئات معينة في لبنان تشارك في محاولات زعزعة الاستقرار في سوريا من خلال تزويد المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا بالأسلحة والأموال للنيل من استقرار سوريا. وقد

ضبطت السلطات اللبنانية وكذلك السلطات السورية العديد من عمليات التهريب هذه، وتم الإعلان عنها رسمياً وإعلامياً من كلا الجانبين السوري واللبناني، وهناك بعض الأشخاص أمام المحاكم اللبنانية الآن.

- تكرر سوريا عدم قبولها بإشارات هذا التقرير، في الفقرات ٤٥ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٧٢ و ٧٣، إلى ترسيم الحدود بين سوريا ولبنان، باعتبار أن هذه المسألة أمر ثنائي بين البلدين، وتؤكد سوريا مرة أخرى أن العائق الحقيقي الذي يقف أمام ترسيم الحدود السورية - اللبنانية بشكل تام، هو استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ولمزارع شبعاء. ولذلك، فإن الترسيم في هذه المنطقة في ظل الاحتلال هو أمر مستحيل، وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بالجهد المطلوب لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام لإنجاز السلام العادل والشامل في المنطقة.

- وتؤكد مجدداً بأن ما ورد في الفقرة ٧٢ حول "أن ترسيم الحدود أمر حاسم لعلاقة إيجابية بين البلدين" غير مقبول، وأن العلاقة القائمة الآن بين البلدين إيجابية وأن التشكيك بذلك يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلدين.

- إن الطرف الرئيسي الذي يقوم بانتهاك القرار ١٧٠١ هو إسرائيل، ومن يدعي الحرص على استقرار لبنان ووحدة أراضيه يجب أن يكون حريصاً على أمنه واستقلاله أيضاً، وبالتالي يجب العمل على الضغط الفعلي على إسرائيل للانسحاب من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وعلى اتخاذ إجراءات رادعة لمنع الانتهاكات الإسرائيلية ووقفها.

- وبخصوص ما ورد في الفقرتين ٣٥ و ٧٠ حول موضوع "المجموعات المسلحة الفلسطينية"، إن التواجب الفلسطيني في لبنان تنظمه اتفاقات لبنانية - فلسطينية ولا علاقة لسوريا بها، وأما بالنسبة لما ذكره التقرير حول مواقع فلسطينية تقع على الحدود السورية - اللبنانية، فإننا نحدد التأكيد أن جميع هذه المواقع تقع ضمن الأراضي اللبنانية، وبالتالي فإن سوريا لن تتدخل بهذا الأمر، وإن السبب الرئيسي للتواجد الفلسطيني في لبنان وغيره من دول الجوار، ومنها سوريا، هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ورفضها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الذي يكفل حق عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي تم طردهم منها.

- يجب على معدّي التقرير الالتزام باحترام استقلال لبنان وسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية تحت أي ذريعة كانت وكذلك عدم الاستمرار في تجاهل أن العنصر الجوهري للأمن والاستقرار اللبناني هو ردع إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة وإنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية.
- نؤكد مجدداً أنه يجب على المجتمع الدولي، إذا أراد أن يلعب دوراً إيجابياً في الساحة اللبنانية، العمل السريع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم أمن واستقرار لبنان وانعكاس ذلك إيجابياً على سوريا والمنطقة كلها.
- وأخيراً تجدد سوريا التأكيد على دعمها لاستقرار وأمن لبنان ودعم جهوده لتحرير أرضه التي تحتلها إسرائيل ولسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله.